

التوجهات الحديثة في الاستراتيجية المائية بين (العراق سوريا - تركيا)

علي ياسين عبد الله

المقدمة

يمكن القول وباختصار ان مشكلة المياه جزء حيوي من كل القضايا المتشابكة بين كل من تركيا وسوريا والعراق، أذ أن تركيا تمتلك من المياه ما يكفيها بل ما يفيض عن حاجتها لمختلف الاستخدامات ولعشرات السنين وبالتالي فالممارسات المائية التركية وطيدة الصلة بغيرها من المنطلقات السياسية والاقتصادية والايولوجية التي تحكم سلوك تركيا. لذلك فإن قيام تركيا باقحام مورد المياه في النزاعات السياسية من خلال اقامة مشاريع الخزن والسدود الضخمة على نهر دجلة والفرات وبشكل منفرد دون التشاور مع سوريا والعراق دولتا المصب سيؤثر بالتأكيد على استخدامات المياه وبالتحديد الاستخدام الزراعي، اذا ما علمنا ان سوريا والعراق يشهدان زيادة سكانية تعد من اعلى الزيادات في العالم.

اولاً: مشكلة البحث

تكمن في (قيام تركيا ببناء العديد من مشاريع الخزن والسدود الضخمة على نهر دجلة والفرات مستغلة وقوع منابع النهرين داخل اراضيها وغير ملتزمة بالاتفاقيات الموقعة بينها وبين سوريا والعراق).

ثانياً: فرضية البحث

من خلال مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي:..
(هل ان السدود التركية ستؤدي الى خفض كمية ونوعية المياه الواردة الى سوريا والعراق والذي سينعكس بالتالي على المساحات الزراعية ؟ وماهي الاستراتيجية الواجب اتباعها لمواجهة مشكلة المياه مع تركيا ؟).

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن مشكلة المياه مع تركيا وكيفية المواجهة.

رابعاً: حدود منطقة البحث ومنهج البحث

أنطلاقاً من أن سوريا والعراق وحدة جيوبولتكية واقتصادية ومصيرية واحدة فان حدود البحث شمل الموارد المائية في سوريا والعراق على اعتبار أن الامن المائي العراقي مرتبط بالامن المائي السوري وكلاهما مكمل للاخر. اما منهج البحث فقد اعتمد الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي .

المبحث الاول

1-1 الموارد المائية والميزان المائي للدول (تركيا ، سوريا ، العراق)

اولاً: تركيا

تعد تركيا من الدول التي تتميز بوفرة في الموارد المائية حتى ان البعض يصفها بكونها دولة ذات تخمة مائية. حيث تسقط عليها كميات من الامطار تقدر بحدود (600) مليار م³/سنة.⁽¹⁾ أما المياه السطحية فيوجد فيها (26) حوضاً مائياً تبلغ مساحتها (214) مليار م³/سنة.⁽²⁾ مجموع ايرادها المائي بحدود (214) مليار م³/سنة.⁽³⁾ وبذلك تحتضن داخل اراضيها بحيرة كبيرة من المياه العذبة تمتد شرايين انهارها داخل بلغاريا واليونان واواسط آسيا وسوريا والعراق إضافة الى أنهارها الداخلية كنهري سيحون وجيحون. فضلاً عن وجود مياه جوفية تقدر بحدود (9,5) مليار م³ وضعف هذه الكمية من الينابيع والعيون.⁽⁴⁾

ثانياً: سوريا

تعد سوريا من الدول الفقيرة بالموارد المائية اذا ما قورنت بتركيا والعراق . ويمكن تقسيم مواردها المائية الى :-

أ. الامطار :- تتصف الامطار في سوريا بعدم الثبات واختلاف كمياتها الهائلة . فيقدر مجموع الهطول المطري السنوي بحدود (48) مليار م³/سنة.⁽⁵⁾ ويمكن القول ان اكثر من ثلثي الهطول المطري يذهب بالتبخر والتسرب.

ب. المياه الجوفية :- تتوزع المياه الجوفية السورية على سبعة أحواض رئيسية هي (دمشق، اليرموك، العاصي، الساحل، حلب، الفرات، البادية). وتقدر وارداتها المائية المتجددة بحدود (2,7) مليارم³/سنة.⁽⁶⁾

ج. المياه السطحية :- وتقسم المياه السطحية في سوريا الى الانهار الداخلية التي تسير ضمن الحدود السورية (كالخابور، والبليخ، والسن، والساجور، وبردى، والاعوج، وبانياس). وتقدر حجم مياه هذه الانهار والينابيع بحدود (6,45) مليارم³/سنة.⁽⁷⁾ وتوجد أنهار دولية مشتركة مع تركيا ولبنان والاردن وهي (الفرات، دجلة، عفرين، جفجغ، قويق، الساجور، العاصي، الكبير الجنوبي، واليرموك)، ومن بين اهم هذه الانهار يعد نهر الفرات المشترك بين سوريا وتركيا ذا اهمية مصيرية لسوريا . حيث بلغت واردات نهر الفرات عند دخوله الاراضي السورية التركية 500م³/ثا أو ما يقارب من (42%) من الكمية الداخلة والتي تقدر بحدود (6,622) مليارم³/سنة.⁽⁸⁾ هذا بالإضافة الى مياه نهر دجلة التي توفر لسورية بحدود (3,642) مليارم³/سنة.⁽⁹⁾

ثالثاً: العراق

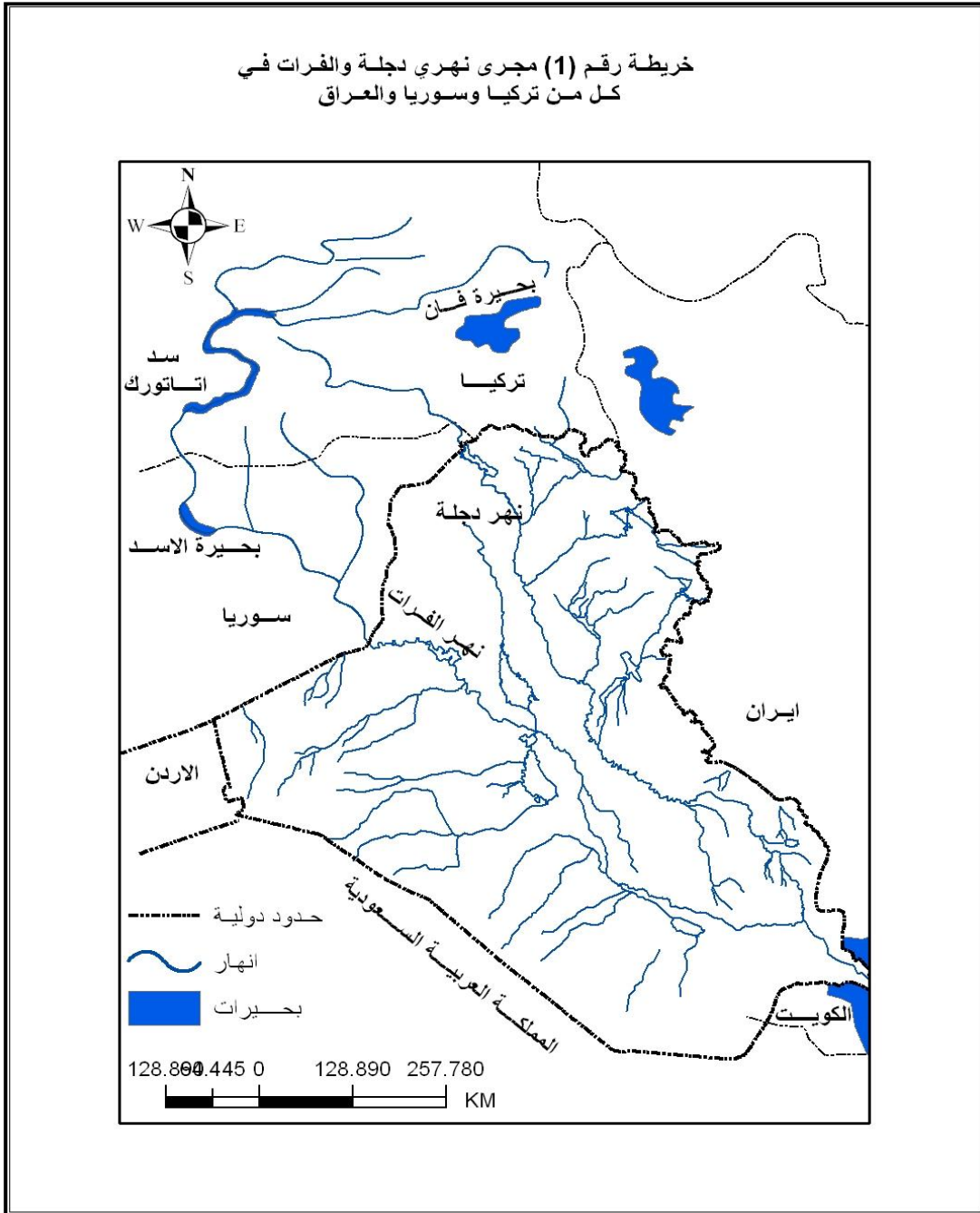
يمكن القول أن الوضع المائي في العراق نوعاً ما أفضل من سوريا إلا أن هذا الأمر لا يلغي مخاطر المشاريع المائية التركية وأثرها في نقص كمية المياه الواردة الى العراق وتردي نوعيتها الأمر الذي له تأثير مباشر في حجم الاحتياجات المائية المستقبلية. ويمكن تقسيم الموارد المائية الحالية في العراق الى :-

أ- الامطار :- يقدر اجمالي ما يسقط من امطار فوق العراق بحدود (99,865) مليارم³/سنة.⁽¹⁰⁾ غير أن الجزء الأكبر منها يضيع بالتبخر والتسرب خصوصاً في وسط وجنوب وغرب العراق.

ب - المياه الجوفية :- تعد من المصادر الاستراتيجية لموارد المياه في العراق وخصوصاً في المناطق التي تعاني من انعدام المياه السطحية حيث قدرت وارداتها المائية المتجددة بحدود (3,419) مليارم³/سنة.⁽¹¹⁾

ج - المياه السطحية :- تتمثل المياه السطحية في العراق بنهري دجلة والفرات بالإضافة الى بعض الروافد حيث يلتقيان قرب القرنة ليكونان شط العرب . وتقدر كمية مياه النهرين من

عام 1930 الى عام 1970 بحدود (80) مليار م³ /سنة منها (50) مليار م³/سنة لنهر دجلة و(30) مليار م³ /سنة لنهر الفرات الا أن هذه الكمية أنخفضت بعد قيام تركيا بانشاء مشروع ال (Gap) لتصل الى (45,7) مليار م³ /سنة لنهر دجلة و (8,6) مليار لنهر الفرات .⁽¹²⁾ والخارطة رقم (1) تبين أمتداد نهر دجلة والفرات في كل من تركيا وسوريا والعراق .



المصدر/ الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على ، مايكل كلير، الحروب على

الموارد ، دار الكتاب العربي ،بيروت،2002،ص197.

1-2 الميزان المائي في دول النزاع

أولاً: تركيا

تشير الدراسات الى أن احتياجات تركيا المائية للاغراض الزراعية أو لغيرها كانت محدودة ولكنها أخذت بالتصاعد وستزداد تبعاً لتزايد النمو السكاني للتطور الحاصل فيها بأضافة مساحات جديدة بحاجة للري . حيث بلغ عدد سكان تركيا (54) مليون نسمة عام 1988 بمعدل نمو (2,4%) وفي ضوء نفس الزيادة السكانية فان هذا العدد بلغ (68) مليون نسمة عام 2000 وسيصل الى (91) مليون نسمة عام 2025⁽¹³⁾ في حين قدرت الموارد المائية المتاحة لتركيا بحدود (214) مليار م³/سنة . وقدرت المسحوبات منها عام 2000 بحدود (19,5) مليار م³ يخصص (42%) من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية فيما تستوعب الزراعة (58%) من هذه الموارد ، أما في عام 2025 فيتوقع أن تصل الاحتياجات بحدود (26,28) مليار م³.⁽¹⁴⁾

نستشف من عرضنا هذا أن تركيا تتمتع بوفرة مائية حتى عام 2025 وهذا يقودنا الى التسأل عن ماهي حقيقة نوايا قيام تركيا ببناء العديد من السدود العملاقة ضمن مشروع (Gap) ؟ وماهي أهداف الترويج لمبدا بيع المياه ؟

ثانياً: سوريا

هناك تقديرات مختلفة لاجمالي إيرادات سوريا والعراق من المياه وأغلب هذه التقديرات تم اعتمادها قبل إنشاء السدود التركية ومن ثم تم حساب الطلب على المياه وكانت اغلب النتائج التي صدرت عن هذه الدراسات هي نتائج ايجابية . ولكن لكي تكون النتائج أكثر دقة فقد تم في بحثنا هذا تقدير الموارد المائية ضمن الواقع المائي الموجود فعلاً والذي تأثر بالمشاريع المائية التركية وبرزها مشروع (Gap). ومن أجل اعطاء صورة واضحة عن الطلب على المياه في سوريا وافاق المستقبل نورد الجدول (1) الذي يوضح الطلب على المياه في سوريا حتى عام 2025 .

الجدول (1) الطلب على المياه في سوريا 2000 - 2025

الفجوة المائية	نصيب الفرد من الموارد (م ³ /سنة)	الطلب على المياه (مليارم ³ /سنة)				الموارد المائية (مليارم ³ /سنة)			تعداد السكان (مليون نسمة)	العام
		الإجمالي	زراعة	صناعة	شرب	إجمالي	جوفية	سطحية ذات منشآت داخلية وخارجية		
+7.576	1600	11,838	10.31	376	1.152	19.414	2.7	16.714	16.734	2000
+3.148	740	16.266	13.960	818	1.488	19.414	2.7	16.714	23.288	2010
-9.508	489	28.922	22.919	2.303	3,700	19.414	2.7	16.714	38.232	2025

يوضح الجدول (1) أن الموارد المائية السورية في عام 2000 بلغ (19,414) مليار م³ / سنة ، في حين ان الطلب على المياه بلغ (11,838) مليار م³/سنة محققاً فائضاً مائياً مقداره (7,576) مليار م³/سنة . أما في عام 2010 ومع افتراض ثبات كمية المياه في سوريا وتزايد السكان بنسبة (3,8%) فعندها سيصل الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات الى (16,266) مليار م³ /سنة محققاً أيضاً فائضاً مائياً يقدر بحدود (3,148) مليار م³/سنة ، وفي عام 2025 ومع ثبات نفس كمية المياه ونفس معدل النمو فإن الطلب على المياه يتوقع ان يصل بحدود (28,922) مليار م³ /سنة محققاً عجزاً مائياً بحدود (

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة : "مصادر المياه استخدامها في الوطن العربي"، أعمال الندوة العربية الثانية ، الكويت ، 8-10 آذار 1997 ، ص 92 .

الغذاء.

ثالثاً: العراق

يمكن القول ان العراق هو البلد الوحيد في المشرق العربي الذي يتمتع بالاكنتفاء الذاتي في الزراعة القائمة على الري ، الا أن هذا الاكنتفاء مهدد بالتراجع مستقبلاً" بسبب جملة من العوامل أهمها ارتفاع الزيادة السكانية في العراق الذي يقابله ارتفاع مستوى المشاريع المائية في تركيا . والجدول (2) يوضح الطلب على المياه في العراق حتى عام 2025 .

الجدول (2) الطلب على المياه في العراق لعام 2000 - 2025

الفجوة المائية (مليار م ³)	نصيبة الفرد من الموارء (م ³ / السنة)	الطلب على المياه (مليار م ³)				الموارد المائية (مليار م ³)			تعداد السكان (مليون نسمة)	
		الاجمالي	زراعة	صناعة	شرب	إجمالي	جوفية	سطحية ذات منشأ داخلي وخارجي		
+ 5,851	2685	51,868	48,142	2,229	1.497	57.719	3.419	54.3	24.404	2000
- 15,664	2046	73,383	68,570	2,593	2.220	57.719	3.419	54.3	34.759	2010
- 29,137	1218	86,856	78,554	3,558	4.744	57.719	3.419	54.3	59.83	2025

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: "المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، "مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي"، "أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 8 - 10 أذار 1997، ص92.

ويوضح الجدول (2) أن أجمالي الموارد المائية في العراق عام 2000 بلغ (57,719) مليار م³/سنة، في حين ان الطلب على المياه بلغ (51,868) مليار م³/سنة محققاً فائضاً مائياً مقداره (5,851) مليار م³/سنة. أما في عام 2010 ومع افتراض ثبات كمية المياه في العراق وتزايد السكان بنسبة (3,6%) فعندها سيصل الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات الى (73,383) مليار م³/سنة محققاً فجوة مائية تقدر بحدود (15,664) مليار م³/سنة. وفي عام 2025 ومع افتراض ثبات نفس كمية المياه ونفس معدل النمو فإن الطلب على المياه يتوقع أن يصل بحدود (86,856) مليار م³/سنة محققاً عجزاً مائياً بحدود (29,137) مليار م³/سنة. وهذا العجز ستكون له انعكاسات مباشرة على حجم المساحات المزروعة ومن ثم الامن الغذائي .

ومن خلال استعراضنا هذا نجد ان سوريا والعراق سيمران بازمة مائية مرتقبة تكمن في اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب عليها وبالتالي ظهور عجز مائي مرتقب وسوف تزداد نسبة هذا العجز بمرور الوقت، ومرد ذلك الى جملة من الاسباب أهمها قيام تركيا باتباع سياسة مائية فردية في إدارة واستغلال مياه النهرين من خلال القيام بانشاء مجموعة من المشاريع أهمها مشروع (Gap).

3-1 المشاريع المائية التركية

عندما يحاول الاتراك أحصاء مصادر قوتهم في عالم تتقلص فيه اهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الاطلسي وتهدد وحدة اراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الاناضول عند ذلك تتجه افكارهم نحو المياه العنصر المهم في المنطقة لذا قامت خلال السبعينات في تنفيذ مشروع ال (Gap) لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل بلعب دور سياسي واقتصادي مؤثر في المنطقة وادخلت الى دائرة هذا الهدف (مشروع انابيب السلام التركي). وعلى هذا الاساس سنتناول المشاريع المائية التركية من خلال المطالبين الاتيين :-

اولاً: مشروع جنوب شرق الاناضول (Gap)

يرتبط مشروع جنوب شرق الاناضول (Great natio project) والمعروف بمشروع (Gap) ارتباطاً وثيقاً بنهري دجلة والفرات حيث يقوم عليهما ، ويعد اكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاقليمية في تاريخ تركيا . وهو مشروع متعدد الاغراض والجوانب ، حيث يتضمن (13) مشروعاً أساسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق (21) سداً - منها (17) سداً على نهر الفرات و(4) سدود على نهر دجلة ، كما يتضمن إقامة (7) محطات كهرومائية على النهرين وروافدهما أنظر خارطة رقم (3).⁽¹⁵⁾ .

الجدول (3) وحدات مشروع جنوب شرق الاناضول (Gap)

اسم الوحدة	انتاج الطاقة الكهرومائية (مليار ك.و.س) سنوياً	المساحة المروية (الف هكتار)
مشروع الفرات الادنى	8 ، 245	706 ، 204
مشروع قرة قايا	7 ، 345	-
مشروع الفرات الحدودي	3 ، 170	-
مشروع سروج - بازكي	0 ، 107	146 ، 500
مشروع غوكصو - اربان	-	82 ، 685
مشروع ادي يمان - كاهتا	0 ، 509	77 ، 409
مشروع غازي عنتاب	-	98 ، 000
مشروع دجلة - قرال قيزي	0 ، 442	126 ، 080
مشروع باطمان	0 ، 483	37 ، 744
مشروع باطمان - سيلون	1 ، 5	213 ، 000
مشروع جرزان	0 ، 315	60 ، 000
مشروع اليسو	3 ، 730	-
مشروع جزيرة	1 ، 208	121 ، 000
المجموع	27 ، 063	1 ، 659 ، 652

المصدر: عبد العزيز شحاذا المنصور : "المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا

، "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1، 2000 ، ص 167 .

ويغطي المشروع ست محافظات تركية وهي : غازي عينتاب (Gazia) ، وادي يامان (Adiyaman) ، واورفة (urfa) ، وديار بكر (Diyar bakir) ، وماردين (mardian) ، وسيرت (sirt) ، وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع (73,863) الف كم 2 أي مانسبته (9,5%) من المساحة الاجمالية لتركيا .⁽¹⁶⁾ وكان مقررأ لهذا المشروع أن ينتهي خلال العام 2010 على أن يتم تأمين مبلغ (مليار وثلاثمائة مليون دولار) كل عام ، ليصل أجمالي نفقات المشروع منذ بدايته في مطلع السبعينات نحو (35 -40) مليار دولار .⁽¹⁷⁾

أما الاهداف والطموحات التي تحاول تركيا تحقيقها من وراء مشروع (GAP) فيمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيسيتين هما (الاهداف السياسية والاهداف الاقتصادية)

1- الاهداف السياسية

- استخدام المياه كورقة ضغط على سوريا والعراق ، حيث تعتقد تركيا أن سوريا والعراق يقومان بايواء ودعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني (pkk).
- محاولة تركيا مقايضة المياه بالنفط العربي وجاء هذا التوجه على لسان رئيس الوزراء التركي (أنداك) سليمان ديميريل في حفل تدشين سد أتاتورك بقوله (أن أبار النفط لهم ومنابع المياه لنا وأن من حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات وحتى آخر نقطة حدودية)⁽¹⁸⁾.

- تسعى تركيا في أن يكون لها موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد بعد تضائل الاهمية الاستراتيجية لها في حلف شمال الاطلسي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.⁽¹⁹⁾
- 2- الاهداف الاقتصادية

- تسعى تركيا لتكون سلة غذاء (الشرق الاوسط) وبخاصة الوطن العربي الذي قدرت قيمة وارداته من الموارد الغذائية بحدود (50) مليار دولار عام 2000 .⁽²⁰⁾
- يهدف المشروع الى ري (2) مليون هكتار بحلول عام 2010 من الاراضي الزراعية ونتاج طاقة كهرومائية تقدر سنوياً بحدود (27,4) مليار كيلو واط سنوياً .⁽²¹⁾

• يسهم المشروع في رفع معدل الدخل القومي التركي بنسبة (7%) وخفض معدل التضخم السنوي الى حوالي (4%) مع توفير (3) ملايين فرصة عمل كثير منها للقرويين الاكراد. (22)

• فتح منافذ التسويق والخبرة الفنية والتكنولوجية التركية خاصة في مجال المياه والري واستصلاح الاراضي مما يساعد الشركات التركية الى الدخول الى السوق الشرق اوسطية لتنفيذ مشروعات مائية.

والجدير بالذكر أنه اذا كان مشروع (GAP) سيحقق لتركيًا مزايا عديدة لاقتصادها الوطني وأمنها القومي ويعزز دورها الاقليمي المرتقب فإنه له آثاره السلبية الكبيرة في كل من سوريا والعراق، وليبان أهم المشكلات التي تسببها المشاريع المائية التركية حيا ل سوريا والعراق سنقوم بدراستها وفق الاتي :-

1 - مشكلة تناقص الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات

عند الانتهاء من بناء جميع السدود التركية في اطار مشروع الـ (GAP) فإن حجم تخزينها سيبلغ (89,56) مليار م³. (23) وهذا ما يعادل ثلاثة أمثال مجموع الوارد المائي الوسطي السنوي لنهر الفرات تقريباً والذي يبلغ (31) مليار م³/سنة ، وبحسب اتفاقية 1987 فقد تعهدت تركيا بتزويد سوريا (500) م³/ثا من نهر الفرات أو (15,75) مليار م³/سنة ، وتقدر الاحتياجات المائية للمشاريع التركية على نهر الفرات عند اكتمالها بحدود (15,25) مليار م³ ، والاحتياجات السورية بحدود (6,7) مليار م³ فإن ما سيصل من مياه النهر الى الحدود العراقية السورية سيكون بحدود (8,43) مليار م³. (24)

أما معدل وارد نهر دجلة عند الحدود التركية فيبلغ (21) مليار م³ ويبلغ الاحتياج المائي للمشاريع التركية عند أنجازها بحدود (6,2) مليار م³ يضاف اليها المياه اللازمة لارواء مساحة (227) الف هكتار المخطط لاروائها على حوض النهر في سوريا لذلك فإن الحصة المتبقية للعراق تقدر بحدود (10) مليار م³. (25) وهذا يعني أن (50%) فقط من مياه النهر ستصل الى العراق وهو ما ينذر بكارثة مالم يتم التفاهم حول هذه المسألة .

وتجدر الاشارة الى ان تركيا تخطط ضمن مشروع (GAP) لري اكثر من (2) مليون هكتار، مقارنة بـ (153) الف هكتار قبل الشروع بتنفيذ مشروع الـ (GAP). (26)

هذه التنمية الزراعية ضمن مشروع ال (Gap) بلاشك ستكون على حساب المساحات الزراعية في سوريا والعراق لأن كلا البلدين يعتمد على حاجته الزراعية بالكامل على مياه نهري دجلة والفرات. حيث شكلت الاراضي المزروعة في العراق حتى بداية السبعينات (7,6) مليون هكتار ، وفي عام 1988 كانت الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ (11,500,00) هكتار .⁽²⁷⁾ وبما ان مياه الفرات ستنخفض الى (8,43) مليارم3 عند الحدود السورية العراقية ومياه دجلة الى (10) مليار م3 عند الحدود العراقية التركية فإن هذه الكمية تعد غير كافية لاستثمار المساحات القابلة للزراعة في العراق مما ينذر بكارثة تلوح في الافق نتيجة للزيادة السكانية المتوقعة في العراق الذي يقابله زيادة في المشاريع المائية التركية .

أما في سوريا فتقدر المساحات المرورية في حوض الفرات عام 1955 بحدود (439,000) هكتار حيث يتطلب لاروائها (5,269) مليار م3/سنوياً ، وتخطط سوريا لزيادة المساحة المرورية في حوض الفرات لتصل الى (2,8) مليون دونم عام 2020 .⁽²⁸⁾ وإذا ما قارنا بين كميات المياه الواصلة اليها من نهر الفرات (7,6) مليارم3 / سنة وبين حجم الاستثمار الزراعي المتوقع مستقبلاً فبلا شك سيكون هناك عجز مائي واضح مما سيحول دون أستثمار هذه المساحات المخطط لها .

2 - مشكلة التأثير على نوعية المياه

ومن ناحية اخرى ستؤدي المشاريع المائية التركية الى مشاكل بيئية معقدة في سوريا والعراق وذلك ان المياه العائدة من الحقول المرورية في تركيا ستحمل معها الاملاح والاسمدة الكيماوية والمبيدات . حيث نجد ان نسبة الاملاح الذائبة في مياه نهر الفرات الواردة الى العراق قد ارتفعت من معدل (45,5) جزء بالمليون عام 1980 الى (430,6) جزء بالمليون عام 1985 والى (792,5) جزء بالمليون عام 1990.⁽²⁹⁾ أما نوعية المياه في دجلة فعلى الرغم من أنها تعد أفضل من مياه الفرات الا أن هذه الكمية تزداد بجنوب العراق ، حيث وصلت الى (976) جزء بالمليون في منطقة الكوت عام 1991 والى (1548) جزء بالمليون في منطقة العمارة عام 1992.⁽³⁰⁾

والحال لا يختلف عليه في سوريا أذ توجد (300) نتيجة تحاليل لعينات مأخوذة من مياه وادي الجلاب (البليخ) القادمة من تركيا من الفترة من مطلع عام 1996 وحتى تشرين الثاني نوفمبر عام 1996 تشير كلها الى استمرار التلوث بكل انواعه (مياه صرف صحي ، مياه صرف زراعي ، مخلفات صناعية)⁽³¹⁾ وهو ما يندرج بكارثة بيئية تهدد الانتاج الزراعي وتهدد حياة الانسان والحيوان على حد سواء .

ثانياً: مشروع أنابيب السلام التركي

طرح رئيس الوزراء التركي (أنداك) سليمان ديمريل عام 1987 خلال زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية مشروع أنابيب السلام والذي يقضي ببيع (6 ملايين م 3 يوميا" من فائض نهري سيحون وجيحون ، وكلفت الحكومة التركية شركة أمريكية للقيام باعداد دراسة جدوى المشروع وهي شركة (proun and root) وقد تمخضت الدراسة عن خطين للأنابيب بكلفة (21) مليار دولار وهما⁽³²⁾.

أ - الخط الغربي : الذي يذهب الى كل من سوريا والاردن واسرائيل والمنطقة الغربية من العربية السعودية .

ب - الخط الشرقي : الذي يتجه الى سوريا ثم الكويت فالمنطقة الشرقية من العربية السعودية فلبحرين وقطر والامارات واخيرا عمان .

و لهذا المشروع أهداف سياسية واقتصادية تسعى تركيا للحصول عليها تتمثل في :-

1 - محاولة تركيا الحصول على عائدات مالية تقدر بحدود (2) مليار دولار سنوياً نظير بيع المياه الى الدول العربية⁽³³⁾.

2 - محاولة تركيا دمج اسرائيل في المنظومة العربية من خلال اشراكها في هذا المشروع .

3 - تسعى لتعزيز دورها الاقليمي كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الاوسط.

4 - تسعى تركيا من خلال هذا المشروع لاقرار مبدأ بيع المياه .

وقد لاقى هذا المشروع تحفظاً من الاقطار العربية لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى

تكمن في تخوف هذه الاقطار من التحكم بهذا العنصر الحيوي من قبل دولة المنبع (تركيا

(. كما ان اسرائيل مشتركة بهذا المشروع وهناك قضايا مصيرية لم تحل معها ، وبقي هذا المشروع مطروحا" حتى هذه اللحظة .

وهكذا تتضح خطورة المشاريع المائية التركية من خلال الاثار السلبية التي تمثلها سواء المشاريع المنفذة أو التي مازالت مطروحة . فما تقوم به تركيا عند التخوم السورية العراقية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة الى أبعاد جيوبولتكية مبطنة . إذ انها عازمة على المضي قدما" في مشاريعها المائية وخنق نهري دجلة والفرات من خلال السدود المقامة داعمة مواقفها هذه باستخدام مصطلحات تفرض واقعا" معين مثل ، (مياه عابرة للحدود)، (حق السيادة المطلقة)، (أعتبر الحوضين حوضاً واحداً)، (مفهوم الاستخدام الامثل للمياه). وتبرر تركيا مواقفها هذه بأن النهرين ينبعان من اراضيها وبذلك فهي ثروة تركية وليست ثروة مشتركة مع سوريا والعراق . وهذا الموقف لا ينسجم مع القواعد التي جاء بها القانون الدولي ، كاتفاقية هلسنكي عام 1966 ، وقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية عام 1997 كما لا ينسجم أيضا" مع الاتفاقيات الموقعة بين الاطراف الثلاثة ، حيث يوجد ثلاثة عشر نصا" وقعت تركيا عليها مع كل من سوريا والعراق بين عام (1920 و عام 1993) .⁽³⁴⁾ وكل هذه النصوص تبرهن إذا ما عرض الموضوع على المحافل الدولية أو القضائية على وجوب اعتراف تركيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاثة .

والغريب في موقف تركيا هو التناقض الواضح في المواقف ففي الوقت الذي ترفض فيه توقيع اتفاقية تعمل على قسمة المياه بينها وبين سوريا والعراق فأنها في الوقت نفسه تقوم بتوقيع اتفاقية مع جيرانها (اليونان، بلغاريا، إيران، الاتحاد السوفيتي سابقا") ، لتنظيم استخدام المياه الدولية المشتركة .⁽³⁵⁾ وهذا ما يثبت ان تركيا تحاول أسخدام المياه كأداة سياسية من أجل تحقيق مصالح ضيقة مستغلة عوامل الضعف الجيوبولتكية لكل من سوريا والعراق من أجل التأثير على عناصر القوة والقرارات السياسية .

والمنتبع لاستراتيجية تركيا في تنفيذ مشاريعها فأنه يجد أستغلالها تدهور العلاقات ما بين سوريا والعراق بل أنها تقوم على تناقض هذه العلاقات ، فاستغلت تركيا في عام 1975 الفطور في العلاقات السياسية ما بين البلدين فقامت ببناء سد كيبان الذي يعد الحلقة

الاولى من مشروع جنوب شرق الاناضول ، وأبان الحرب العراقية الايرانية بداية الثمانينات أنطلقت هذه المشاريع بمختلف الاتجاهات ، وفي بداية التسعينات وفي ظل الحصارالاقتصادي أثر أجتياح النظام العراقي للكويت والذي شهد عزل العراق عن المجموعة الدولية وأنشغاله بترتيب قضاياه الداخلية والاقتصادية مما صب باتجاه خدمة طموح تركيا في تنفيذ مشاريعها ، أما في عام 2003 والذي شهد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة مستغلة تركيا التدهور الامني والتناقض في الرؤى للاحزاب السياسية بعد الاحتلال ومطلقة العنان لهذه المشاريع من دون وجود طرف مؤثر يستطيع أخضاع تركيا ويقوم على حملها للامتثال لقواعد القانون الدولي .

لذلك فأنا نرى ضرورة الالتفات في الوقت الحاضر الى هذا النهج التركي الخطير المتمثل في إقامة المشاريع المائية وأن نصب جل أهتمامنا بكيفية مواجهة هذا التحدي الذي بات يهدد سوريا والعراق.

المبحث الثاني

ستراتيجية المواجهة المائية وسبل ادارتها بين دول النزاع

بعدما ما أوضحنا سلفاً تأثير المشاريع المائية التركية وأهدافها لذا من المهم العمل على وضع استراتيجية سورية عراقية لمواجهة هذه المشاريع وحمل تركيا أن تستغل مياهها أستغلالاً اقتصادياً أكثر منه سياسي . وسنقوم بأستعراض عدد من استراتيجيات المواجهة التي نعتقد أنها ستخلق حالة من التوازن بوجه التهديدات التركية وهي كالآتي :-

1-2 استراتيجية التفاوض

إذا ما أرادت الدبلوماسية السورية والعراقية أن تحقق أهدافها المرجوة فعليها ان تعمل على تطوير العنصر الاساسي للدبلوماسية الاوهو المفاوضات عن طريق أتباع استراتيجيات ناجحة تستخدم في المفاوضات ، ومن هذه الاستراتيجيات :-

1- استراتيجية مفاوضة الدول غير المتعاونة : - والتي تستخدم عندما يدخل متغير جديد الى العملية التفاوضية، أولتغير وضع راكد الى متحرك ، أو عندما يريد الطرف الاخر الاستئثار بنتائج المفاوضات، ومن الاساليب التكتيكية التي تتضمنها هذه الاستراتيجية ، ضبط النفس ، عدم الاندفاع ، المفاجأة ، الانسحاب برفق ، الانسحاب الظاهريز. (36)

أن مبررات العمل بهذا النوع من الاستراتيجية هو ان الجانب التركي في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بالمياه لا يحمل روح التعاون ويحاول أن يجعل الوضع على ما هو عليه (وضع راكد) مستهدفاً بذلك الاستئثار بنتائج المفاوضات لصالحه ، وعليه فان أتباع هذا النوع من الاستراتيجية وبنفس الاساليب التكتيكية من الممكن أن يساعد على حل مشكلة المياه القائمة .

2 - استراتيجية مفاوضة الدول المتعاونة : - وتنطوي هذه الاستراتيجية في أغلب الاحيان على الروح التعاونية لاطراف المفاوضات أتجاهاً وسلوكاً، والاساليب التكتيكية لهذه الاستراتيجية ، المشاركة ، واسلوب الخطوة خطوة . (37)

وفي هذا النوع من التعامل مع تركيا فيما لو كانت جادة فإنه لا يقتصر على أستغلال مياه نهري دجلة والفرات بل أنه يشجع على إقامة (المشروع التكاملي لاستخدام المياه في الانهار) حيث تعكس النظرة التعاونية لتنمي العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية ما بين الدول الثلاث بحيث يؤدي التعاون الى أنشاء نوع من السوق المشتركة بينهما .

أن نجاح هذه الاستراتيجيات التفاوضية من أجل دعم الموقف السوري والعراقي يعتمد على توفر شروط معينة مثل وجود مفاوضين ناجحين يتمتعون بسمات معينة منها الالمام بمعارف متنوعة ذات صلة بالتفاوض والحذر من الاقدام على أية خطوة دبلوماسية من دون درس وتمحيص والتميز بمهارة جمع وتحليل واستخدام المعلومات المتعلقة بموضوع المشكلة ، والالمام بمعارف القانون الدولي ومهارة أتخاذ القرار التفاوضي.

2-2 استراتيجية التأثير باستخدام عنصر النفط

بالرغم من أكتشاف النفط في تركيا الا أن أنتاجها يعد قليلاً لايسد الاجزاء ضئيلاً من احتياجاتها النفطية العامة ، ذلك مما دفع تركيا الى البحث عن مصادر إضافية لتزويدها بالطاقة النفطية فاتجهت الى الاقطار العربية وبالاخص العراق لاعتبارات عديدة منها قربه

ونوعيته الجيدة وانخفاض نفقات أبعاله . أذ أن تركيا لا تنتج محليا" سوى (16%) من احتياجاتها النفطية وتستورد (84%) من تلك الاحتياجات من الخارج .⁽³⁸⁾ أن أزمة الطاقة هذه جعلت تركيا تصل وارداتها النفطية من الاقطار العربية الى ما قيمته (1,947,645 مليون دولار عام 1992.⁽³⁹⁾ وفي عام 2007 والذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق لاسعار النفط لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى ، أنفقت تركيا (37) مليار دولار لاستيراد النفط والغاز الطبيعي .⁽⁴⁰⁾ وتعاني تركيا من الارتفاع الحاد في أسعار هذه المادة أذ سجل اليرميل الواحد للنفط الخام رقما" قياسيا" بلغ (135) دولار قبل أن يتراجع ، وعلى أثر هذا الارتفاع أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان رفع أسعار الطاقة مشيرا" الى أن حكومه بلاده مطرة الى ذلك بسبب الارتفاعات القياسية التي سجلتها أسعار الطاقة في الفترة الاخيرة .⁽⁴¹⁾

وحسب أخر الاحصائيات الحكومية فقد سجلت الموازنة التركية ارتفاعا" في استيراد النفط والغاز للعام الرابع على التوالي ومن المتوقع أن تتجاوز (40) مليار دولار لعام 2008 مقارنة مع (37) مليار دولار لعام 2007.⁽⁴²⁾ وبسبب أتباع تركيا خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة متطلبات الحياة فإن الطلب على النفط سوف يتزايد ومع ارتفاع اسعار النفط فهذا يعني مبالغ الحصول على النفط سوف تتضاعف ، وخير دليل على ذلك ماوصلت اليه ميزانية عام 2007 وعام 2008 لشراء النفط في تركيا من زيادة مقارنة مع ميزانية الاعوام السابقة وليس أمام تركيا أرخص من النفط العراقي والعربي .

وتجدر الاشارة الى أن تركيا تقوم بالحصول على النفط العراقي من خلال الخط العراقي التركي ، ويقوم هذا الخط بأبصال النفط العراقي من منطقة كركوك الى ميناء (جيهان) على الشواطئ التركية للبحر المتوسط ، حيث يوفر هذا المشروع لتركيا النفط الخام الذي تحتاجه للاستهلاك المحلي بالاضافة الى ذلك الفوائد الاقتصادية المتمثلة بعوائد مرور النفط الخام عبر اراضيها .

وعليه فإن أزمة الطاقة هذه في تركيا تثبت الوهن في الموقف التركي الذي سيحتم موقفاً مرناً فيما يتعلق بسياستها المائية من خلال توضيف الحاجة التركية الشديدة للنفط

بمعنى تحويل عملية الضخ عبر تركيا الى ضرورة تركية للحصول على نפט عراقي أكثر منه ضرورة عراقية لايجاد منافذ تسويقية ، وذلك لايتحقق الا من خلال إعادة ضخ النفط من حقول كركوك شمالي البلاد الى ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط الذي أوقف العمل به بعد تدهور العلاقات السورية العراقية أواخر السبعينات ، وتقوية أفاق التعاون العراقي السوري في مجال النفط حيث يشكل هذا في نتائجه إحدى عوامل الضغط العراقية السورية على تركيا ويقوي من موقفهما في ضمان حقوقهما وفق ما اقره القانون الدولي في مياه نهري دجلة والفرات.

3-2 جوانب الضعف التركي

بالرغم مما تتمتع به تركيا من قوة تتمثل في ارتفاع معدلات الناتج القومي وتطور القطاع الصناعي وتنامي عوائد السياحة وتوفير الامكانيات الزراعية من خلال وفرة المياه ، حيث شكلت هذه بدورها عوامل قوة انعكست على طبيعة القرار السياسي التركي وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة ، وفي مقابل ذلك هناك جوانب ضعف تعاني منها تركيا منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 ومازالت حتى الان حيث تتلخص فيما يأتي :-

1 - أزمة التصدير

أن الصادرات التركية باستثناء المنتجات الصناعية تتكون بصورة رئيسية من اللحوم والخضروات والفواكه والحديد وهذه السلع خاصة الزراعية منها لاتستطيع تركيا تصديرها على نطاق كبير الى دول المجموعة الاوربية بسبب القيود الصحية التي تفرضها المجموعة على وارداتها من هذه السلع فضلا عن وجود فائض من هذه السلع في الاسواق الاوربية الامر الذي يؤدي الى نوع من المنافسة بين تركيا والمجموعة الاوربية في تصدير هذه السلع الى البلدان العربية .⁽⁴³⁾

2 - ظاهرة التضخم في الاقتصاد التركي

هناك عدة اسباب وراء ظاهرة التضخم في الاقتصاد التركي منها الانفاق الكبير على مشروع (Gap) حيث يمثل الانفاق عليه (6-9%) من مجموع الميزانية السنوية العامة لتركيا .⁽⁴⁴⁾ وارتفاع اسعار مصادر الطاقة والتخفيض المستمر لسعر صرف الليرة التركية . أسهم بشكل كبير في بروز ضاهرة التضخم في الاقتصاد التركي الذي ناهز (70%) .⁽⁴⁵⁾

3 - عدم استقرار سوق العمل التركي

يتصف سوق العمل التركي بوجود اعداد غفيرة من العاملين الاتراك في الاقطار العربية ولاسيما خلال السنوات الاخيرة ، كذلك يتصف بانتشار ظاهرة البطالة على اثر قيام السلطات التركية ببيع بعض مؤسسات القطاع العام خلال اعوام التسعينات وهو مازاد من حجم البطالة ، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل (2,634,000) مليون عاطل عام 1990.⁽⁴⁶⁾

4 - تبعية الاقتصاد التركي للخارج

أتبعت تركيا سياسة الإنفتاح الاقتصادي خلال الخمسينات التي أنعكست سلباً على اقتصادها من خلال التأثير على نشاط منشآت القطاع العام التركي وادائها وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية التي دخلت تركيا من الخارج وخلقت صناعات تجميعية تعتمد بموارها الاولية والتكنولوجية من الخارج أيضاً.⁽⁴⁷⁾

5 - مشاكل القطاع العام

أدى غموض دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية الى قيام الحكومة التركية بجملة من الاجراءات لبيع مؤسسات القطاع العام . وقد قدرت ما حصلت عليه الدولة من بيع هذه المؤسسات عام 1993 نحو (3) مليار دولار وهناك خطة اضافية لبيع (106) مؤسسة حكومية الى القطاع الخاص تشمل مصانع الحديد والصلب ومنشآت إنتاج البترول والكهرباء وشركات الاسمنت والاذنية والسيارات والبنوك وغيرها .⁽⁴⁸⁾

6 - ارتفاع الانفاق على المؤسسة العسكرية

حضيت المؤسسة العسكرية في تركيا بالقدر الاكبر من الانفاق من الميزانية العامة الكلية للدولة إذ وصل الانفاق العسكري الى مايقارب من خمس الميزانية الكلية للدولة ،

وترجع ضخامة هذا الانفاق الى جملة من التحديات منها ضرورة مواجهة التحديات اليونانية المستمرة ومسألة حزب العمال الكردستاني (pkk) ، والتزام تركيا تجاه التحالف الغربي (دول حلف شمال الاطلسي). ثم التوجه التركي الخاص بتخطيط سياسة للصناعات العسكرية التركية وبتنفيذها تحاكي الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة بحيث تصبح تركيا دولة مصدرة للسلاح لعموم دول المنطقة وبالاخص الدول العربية.(49)

7 - مشكلة سداد الديون الخارجية

يشكل سداد الديون الخارجية (الامريكية وغير الامريكية) عبئا "كبيراً" على الاقتصاد التركي . فقد بلغ عام 1988 مايقارب (22) مليار دولار. (50) وارتفع الدين الخارجي ليصل الى (33,4) مليار دولار لغاية حزيران عام 1992. (51)

ومن خلال أستعراضنا لجوانب الضعف التي تعاني منها تركيا نجد أن أغلب هذه الجوانب هي جوانب ضعف اقتصادية ، وعلى أعتبار أن تركيا جزأ" من المجموعة الاوربية كان أمراً بالغاً فيه ولم يحقق للاقتصاد التركي الكثير لعمليات التنمية ، فإن تركيا اليوم معنية بدعم علاقتها مع سوريا والعراق لما يمثلانه من أهمية كمعبر للاقطار العربية لدعم اقتصادها المتطلع الى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراتها وشركاتها وعمالقتها والبحث عن رؤوس الاموال والاستثمارات والطاقة وهذا بدوره يعطي الفرصة لسوريا والعراق وباقي الاقطار العربية للعب دور اكبر في ضمان حقوقها المكتسبة في مياه دجلة والفرات من خلال التأثير على جوانب الضعف التركية وفي حمل تركيا لاتباع سياسة مائية مرنة مع سوريا والعراق حفاظاً" على مصالحها وخصوصاً" هي بلد يعاني من مشاكل الطاقة والتضخم والديون.

وعندما نقول التأثير لانقصد هنا الاستحواذ او الاستئثار بل نقصد حمل تركيا

للرضوخ لمبداء القانون الدولي حتى نصل الى أقصى درجات التعاون فيما بين الدول

المتشاطئة وصولاً الى تنمية حوض النهر ككل وفقاً لاستراتيجية أشمل تسعى لتحقيق أهداف كل الدول المتشاطئة والتنسيق بين مطالبها واحتياجاتها .

42 مشكلة حزب العمال الكردستاني (Pkk)

ظهر حزب العمال الكردستاني المعروف في الادبيات السياسية (Pkk) في عام 1978 كتيار أيديولوجي متأثراً بالافكار والنشاطات ذات الطابع الماركسي .⁽⁵²⁾ وتعد سنة 1984 البداية الحقيقية لانطلاق نشاط هذا الحزب سياسياً وعسكرياً حيث تصاعدت المواجهة بينه وبين الحكومة التركية من خلال أتباعه اسلوب حرب العصابات .⁽⁵³⁾ وإيماناً من الحكومة التركية بأهمية دور سوريا والعراق في حل هذه المشكلة فقد أدخلتها الى دائرة الحل وبدى ذلك واضحاً من خلال اتفاقية 1987 بين تركيا وسوريا أذ انها اتفاقية امنية قبل ان تكون اتفاقية تزويد سوريا ب (500) م³/ثا من مياه الفرات حيث تضمنت أن تفرض سوريا قيوداً صارمة على أنشطة حزب العمال الكردستاني لمنع عناصره من عبور الحدود بين البلدين . الا أن هذه الاتفاقية لم تلبى الطموح التركي في إيجاد حل لهذه المشكلة مما انعكس سلباً على سير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين . حتى عام 1999 حيث طرح الرئيس المصري حسني مبارك مبادرته الشهيرة التي عرفت (اتفاقية أضنة الامنية) والتي تنص على تعهد سوريا بطرد عبدالله أوجلان وحزبه من أراضيها .⁽⁵⁴⁾ وبذلك شكلت هذه الاتفاقية مرحلة جديدة من تقارب السياسات والدفع باتجاه أنتقال التعاون في المجال الامني الى المجال الاقتصادي والتجاري.

الا أن التوتر عاد من جديد ولكن هذه المرة مع العراق حيث صادق البرلمان التركي باغلبية (526) نائباً ومعارضة (19) لملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق .⁽⁵⁵⁾ وفعلاً تحرك الجيش التركي في 22/شباط / 2008 لعملية عسكرية واسعة النطاق لتعقب عناصر هذا الحزب.⁽⁵⁶⁾

وفي ظل تداعيات هذه الازمة فقد أكد الرئيس العراقي جلال الطالباني الذي أختتم زيارته لانقرة بقاء مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان .على رفض بلاده للهجمات التي يشنها متمرّدو حزب العمال الكردستاني من شمال البلاد على الاراضي

التركية وأنه أمر السلطات الكردية في شمال العراق بالعمل على وقف أنشطة هذا الحزب.
(57)

وفي الوقت نفسه أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مؤتمر دول جوار العراق في أسطنبول (بأن العراق لا ينبغي أن يكون قاعدة للهجمات ضد جيراننا) و اضاف (سوف ننسق مع جيراننا لهزيمة هذا التهديد). (58)

هذا الموقف الرسمي العراقي المتمثل برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يعبر عن تفهم واضح للتحديات التي تواجه تركيا مدركين أنه لا يمكن بناء علاقة متينة مع دول الجوار مع وجود مهددات تقوض هذه العلاقة .

وعلى أثر توحيد الرؤى في الموقف تجاه المشكلة شهدت العلاقات العراقية التركية قفزة نوعية ، حيث لم يقتصر تحسن العلاقات على مستوى معين بل شمل العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية وتفرعات تلك العلاقات من توافقات دبلوماسية واتفاقيات وزيارات كان أبرزها وصول رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى العاصمة بغداد يوم 10 / 7 / 2008 برفقة وفد رفيع المستوى ضم وزراء الداخلية والخارجية والطاقة والموارد المائية . حيث أثمرت هذه الزيارة عن الاعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين حكومتي البلدين وسيرأس هذا المجلس رئيسا وزراء البلدين وسيكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والامن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس . (59) وتتضمن هذه الشراكة الاستراتيجية مجالاً "واسعاً" من القضايا وخاصة في مجالات التعاون السياسي والتعاون الاقتصادي والطاقة والمياه . (60)

وانطلاقاً من هذا التحول في الموقف فأنا نرى أن تركيا عملت على ربط ما بين مسألة حزب العمال الكردستاني ومسألة الانفتاح في العلاقات السياسية والاقتصادية مع سوريا والعراق وذلك من خلال تحديد المواقف بأنهاء تواجد عناصر هذا الحزب على الاراضي السورية والعراقية ، لذلك فإن رفض تواجد عناصر هذا الحزب سواء على الارضي السورية أو العراقية سوف يفسح برأينا المجال لاقامة علاقات تؤسس بالتالي

لوضع حد لمشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات إذا ما علمنا أن في أجندة المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي حل لهذه المشكلة .

5-2 التنسيق العربي في المواقف ازاء تركيا

يتطلب التنسيق العربي العمل على محورين اولاً "المحور السوري العراقي والثاني المحور العربي ، ففيما يتعلق بالمحور الاول فيمكن القول أن التنسيق السوري العراقي يأتي على درجة كبيرة من الاهمية . حيث يتطلب التعاون البناء بين الخبراء والفنيين والقانونيين في سوريا والعراق لاعداد مايلزم من دراسات للتعامل مع تركيا .⁽⁶¹⁾ أما المحور الثاني من التنسيق فهو المحور العربي الذي يتمثل في اتخاذ مواقف حازمة من المشاريع المائية التركية كأن يكون رفض تمويل هذه المشاريع بالاموال العربية كالقروض وغيرها أو المساهمة في المشاريع التركية من خلال العمالة أو التكنولوجيا العربية . كما يجب التأكيد على أهمية إنشاء مجلس وزاري عربي يختص بشؤون المياه يعمل تحت اطار جامعة الدول العربية .⁽⁶²⁾ من أجل تنسيق المواقف العربية وتنظيم استغلال الاحواض المشتركة وحماية المصادر المائية العربية .

وتجدر الاشارة هنا على ضرورة المشاركة في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي سيعقد في اسطنبول بتركيا في شهر اذار 2009 والذي يعتبر أكبر تجمع عالمي غير حكومي للفعاليات العالمية بشأن المياه وسيحمل شعار(بناء جسر ما بين الافكار والاراء المختلفة بخصوص المياه) .⁽⁶³⁾ ونتمنى من خلال هذا المؤتمر شرح خطورة المشاريع المائية التركية ولابعاد الحقيقية لهذه المشاريع وأثارها السلبية على سوريا والعراق ، ومحاولة تعبئة الرأي العالمي لادانة تركيا في سياستها المائية والضغط عليها للاحتكام للقانون الدولي .

6-2 استراتيجية تنمية وادارة الموارد المائية

وتتطلب هذه الاستراتيجية تبني مجموعة من السياسات والاجراءات ومن أهمها ما يلي : - 1- العمل على تدقيق معرفة الموارد المائية المتاحة في سوريا والعراق من حيث الكم والنوع.

- 2 - وضع أسس الجدوى الاقتصادية لمشروعات تنمية الموارد المائية واجراء دراسات للجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات ذات الاولوية والسعي للحصول على تمويل من المؤسسات التمويلية العربية والدولية للمساهمة في تنفيذ المشروعات .
- 3 - تنمية المياه بالطرق غير التقليدية كالتحلية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي بعد معالجتها حيث تمثل مورداً لا يستهان به .
- 4 - ادخال نظم الري الحديثة كالري بالرش والتلقيط والتركيز على زيادة الانتاج في وحدة المياه المستخدمة باعتماد البذور المحسنة .
- 5 - تأهيل وتدريب الكوادر المناسبة في مجال إدارة المياه كما في مجال حسن استخدام التكنولوجيا الحديثة لأن المسألة تعتمد على المعارف قبل أي شأن آخر ولا بد أن يترافق ذلك مع نشر الوعي والمعرفة لدى المستخدمين للمياه وخصوصاً المزارعين .
- 6 - تقنين استخدام المياه في الزراعة التي تعد أكبر مستهلك للمياه .
- 7 - وضع اسس للاستخدام الامثل للموارد المائية في حوض دجلة والفرات .
- 8 - استثمار المياه الجوفية في سوريا والعراق مع مراعاة الموازنة بين كميات المياه المسحوبة والمتجددة والحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف .
- 9- التنسيق بين المؤسسات السورية والعراقية المعنية بالمياه وتعميق التعاون المشترك في القطاع المائي .
- 10 - الاستفادة من مياه الوديان وذلك باقامة السدود على الاودية لتنمية الزراعة المروية وتوفير المياه اللازمة للاستخدام الخدمي .

الخلاصة والاستنتاجات

وبناءً على ماتقدم فأننا نعتقد أن موضوعه الموارد المائية سوف تحظى بالكثير من الاهتمام والمتابعة لمختلف دول العالم ولاسيما دول حوض دجلة والفرات(تركيا سوريا العراق) وذلك لجملة من العوامل أهمها ارتفاع الكم السكاني لهذه الدول والذي سينعكس على زيادة الطلب على المياه ولمختلف الاستخدامات ، ووقوع معظم منابع حوض نهري دجلة والفرات خارج حدود دول المصب سوريا والعراق والذي شكل عامل ضغط

جيبولنتكي من قبل دولة المنبع تركيا ، كما أن القوانين الموقعة بين الدول الثلاث ذات الصلة بتنظيم استخدام مياه النهرين لم تجد تطبيق من جانب دولة المنبع تركيا ، هذا بالإضافة الى أن التكنولوجيا الحديثة وفرت لتركيا إقامة السدود العملاقة على نهر دجلة والفرات والتي مكنتها من حجز كميات كبيرة من المياه لأغراض الري والكهرباء ، واصبح بمقدور تركيا السيطرة على النهرين واستخدامهما وبما يخدم المصالح التركية فقط وهنا ظهرت ملامح مشكلة جديدة لم تكن موجودة على مدى التاريخ ، وهي دور تركيا في السيطرة على مياه النهرين واستثمارهما دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخرين مما أصبح الزاماً على سوريا والعراق وضع الية موحدة لمواجهة تركيا في مشاريعها المائية وصولاً الى أقرار تركيا بمبدأ القانون الدولي وقسمة المياه قسمة عادلة بين الدول المتشاطئة . ومن كل ما تقدم يمكن أن نستنتج مايلي : -

- 1 - أوضحت الدراسة أن تركيا تتمتع بموارد مائية تقدر بحدود (214) مليارم 3 وهذه الكمية اذا ماقيست بعدد السكان فإنها تكفيها لعشرات السنين ولمختلف الاستخدامات ، وهذا يفسر لنا أن تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية .
- 2 - كما أوضحت الدراسة أن سوريا والعراق سيمران بأزمة مائية مرتقبة وهذه الازمة تتمثل في أختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب عليها مستقبلاً .
- 3 - كما أثبتت الدراسة ان تركيا لم تتقيد بمبدأ التماثل القانوني مع الذات ، لأنها وقعت إتفاقيات حول الانها الدولية مع ،(اليونان وبلغاريا وايران والاتحاد السوفيتي سابقاً) ، وتعترف تركيا في هذه الاتفاقيات بأن النهر الدولي هو النهر الذي يمر بأراضي دولتين ويستخدم لأغراض الري، وهذا يتناقض مع مواقفها من نهري دجلة والفرات .
- 4 - أثبتت الدراسة أن تركيا خالفت قاعدة حق جميع الدول المتشاطئة باستغلال مياه الانهار الدولية على الرغم ان هذه القاعدة قد رسختها مختلف مصادر القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بين الدول الثلاث .
- 5 - كما اثبتت الدراسة أن تركيا تعتمد في اقامة مشاريعها على أستغلال الخلافات السورية العراقية والمشاكل التي يمر بها البلدان منذ عام 1975 حتى الان .

6 - أثبتت الدراسة أن سلوك تركيا في تنفيذ مشاريعها المائية ينصب على كثير من التأثير على كمية ونوعية المياه الواردة الى سوريا والعراق مما يتطلب وضع استراتيجية شاملة لمواجهة هذا التحدي الخطير الذي بات يهدد الامن المائي في كلا البلدين .

الهوامش ومصادرها

- 1- مروان عبد الملك ذنون : "تقويم المشاريع المائية والاروائية لحوض دجلة والفرات"، ندوة الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات وافاقها المستقبلية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل، 1993، ص39 .
- 2- مجذاب بدر العناد وأحمد عمر الراوي : "السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق"، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد8 ، 2000 ، ص5 .
- 3- محمود الاشرم : "اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص239 .
- 4- The Biennial Report on Fresh Water Resurces Washington , Dc :Press 2000, p44 Island.
- 5 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : "تعزيز البحوث المشتركة في مجال تطوير كفاءة استخدام الموارد المائية بالجمهورية السورية"، الخرطوم ، 1999 ، ص156 .
- 6- David Putter: " the Public-Sector problem Minsyriy", MEED ,1993 , P2
- 7 - محمود الاشرم : المصدر نفسه ، ص219 .
- 8 - نبيل السمان : "المياه وسلام الشرق الاوسط"، ب ت ، ص99 .
- 9 - منذر الخدام : " الامن المائي العربي الواقع والتحديات"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2001 ، ص200 .

- 10- وزارت الخارجية والري: "قسمة المياه في القانون الدولي حقائق بشأن قسمة المياه المشتركة مع تركيا"، بغداد، 1999، ص 27 .
- 11- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة: "مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي"، أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 8 - 10 اذار 1997، ص 57 .
- 12- وزارة الري - قسم الموازنة المائية: "توقعات تطوير الاراضي الزراعية في كل من تركيا وسوريا والعراق، تقديرات غير منشورة .
- 13- مجذاب بدر العناد واحمد عمر الراوي، المصدر نفسه، ص 6.
- 14- محمود وهيب السيد: "أزمة توزيع مياه دجلة والفرات... أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة"، المستقبل العربي، بيروت، العدد 231، 1998، ص 62 .
- 15- عبد العزيز شحادة المنصور: "المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2000، ص 162 .
- 16- عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر نفسه، ص 162 .
- 17- محمد نور الدين: "حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا"، شركة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط 1، 2001، ص 84 .
- 18- عبد الملك خلف التميمي: "المياه العربية التحدي والاستجابة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1999، ص 123 .
- 19- محمود وهيب السيد، المصدر نفسه، ص 74 .
- 20- عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر نفسه، ص 165 .
- 21- غدير سجاد عبدالله العبيدي: "الامن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية: دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2002، ص 70 - 71 .
- 22 - مايكل كلير: "الحروب على الموارد، دار الكتاب العربي"، بيروت، ط 1، 2002، ص 201 .
- 23 - عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر نفسه، ص 111 .

- 24 - عبد الستار سلمان حسين : "مشروع جنوب شرق الاناضول:الكاب (GAP) - الجوانب ،"مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 7 ، 2000 ، ص35 .
- 25 - عبد الستار سلمان حسين ، المصدر نفسه ، ص35 .
- 26 - عبد الستار سلمان حسين ، المصدر نفسه ، ص25 .
- 27 - عبد الملك خلف التميمي ، المصدر نفسه ، ص109 .
- 28 - أحمد عمر الراوي : "مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الامن الغذائي ،"أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1999 ، ص 79-80 .
- 29 - عمر كامل حسن : "النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي،" رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الانبار ، كلية التربية ، 2002 ، ص279 .
- 30 - عمر كامل حسن ، المصدر نفسه ، ص279 .
- 31- محمود وهيب السيد ، المصدر نفسه ، ص82 .
- 32- منذر الخدام ، المصدر نفسه . ص31 .
- 33- جلال عبدالله معوض : "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ،" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1998 ، ص198 .
- 34- المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه ، "الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ومصادرها المختلفة ومدى كفايتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،" القاهرة ، نيسان ، 1997 ، ص30 .
35. Besh orner, Water and instatiltynty in the middle East,p29
- 36- مثنى المهداوي ، تطوير ستراتيجيات التفاوض لدعم الدبلوماسية العراقية .
الموقع [www . scrs . friends of demosraey . net](http://www.scrs.friendsofdemocracy.net) .
- 37 - مثنى المهداوي ، المصدر نفسه .
- 38- عبد الزهرة شلش العتابي : " توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي ،"دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 2002 ، ص114 .

- 39- عبد الزهرة شلش العتابي ، المصدر نفسه ، ص152 .
- 40- مهدي كاكا يي ، الامن القومي التركي ، 15 / 3 / 2008 .
- الموقع [www. gi /gowish.org](http://www.gi/gowish.org) .
- 41- تركيا تكتوي بنار أسعار النفط العالمية .
- الموقع [www . Moheet .com](http://www.Moheet.com)
- 42- تركيا تكتوي بنار أسعار النفط العالمية ، المصدر نفسه .
- 43- أحمد نوري النعيمي : "الاسس الواقعية لمستقبل العلاقة العربية - التركية ،" بحث مقدم الى ندوة العلاقات العربية- التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995، ص344 .
- 44- عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر نفسه . ص162 .
- 45- عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر نفسه . ص344 .
- 46 - عبد الزهرة شلش العتابي ، المصدر نفسه . ص115 .
- 47- عبد الزهرة شلش العتابي ، المصدر نفسه . ص116 .
- 48- صباح محمود محمد : "تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الاوربي ،" بغداد، الجامعة المستنصرية ، 1996، ص13 .
- 49 - Omer Kardson "Turkey s Armaments in Dustrips Middle East Report . on .Fed . PP 27 – 31 .
- 50- خليل الشقاقي : "أبعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية ،" السياسة الدولية ، العدد 94 ، 1988 ، ص41 .
- 51- البنك الدولي ، التقرير السنوي لعام 1992 ، ص302 .
- 52 - سناء عبد الرحمن الطائي : " مغزى نفي صفة الارهاب عن حزب العمال الكردستاني ،" مجلة الراصد الاقليمي ، جامعة الموصل ، العدد19، 2008 ، ص1 .
- 53- سناء عبد الرحمن الطائي ، المصدر نفسه . ص6 .
- 54- حامد محمود عيسى : "القضية الكردية في تركيا ،" مطبعة مدبولي ، ط 1 ، 2002 ، ص333 .

55- عباس عبود سالم ، العدالة والتنمية أم امتحان للفدرالية أزمة الحدود العراقية التركية .

الموقع [www . thar wa com](http://www.tharwa.com) [mhhity ty pepad.com](http://mhhitytypepad.com)

56- أسقاط التحالف الامريكي - الكردي في شمال العراق أول نجاحات العملية العسكرية

ضد الكردستاني.الموقع [www. G /Fih Themedia . com](http://www.G/FihThemedia.com)

57- العلاقات التركية العراقية في ضوء زيارة طالباني الى أنقرة .

الموقع [www . Al ara Bea . com](http://www.AlaraBea.com)

58- العراق يعرض اعتقال قادة حزب العمال الكردستاني

الموقع [www.news . bbc . com](http://www.news.bbc.com)

59- الاتحاد الوطني الكردستاني ، مكتب الاعلام المركزي ، العلاقات العراقية - التركية

تدخل مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي

الموقع [www .Pukn ed .com .](http://www.Pukned.com)

60- الاتحاد الوطني الكردستاني ، المصدر نفسه .

61- عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر نفسه .ص266 .

62- حان الوقت لاستراتيجية مائة عربية

الموقع [www .Middle. east .online .](http://www.Middle.east.online)

63- حان الوقت لاستراتيجية مائة عربية ، المصدر نفسه .